



230202 - تخریج حديث : (مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأً لِعِزِّهَا لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا ذُلًّا...)

السؤال

ما مصدر وصحة هذا الحديث : (من تزوج امرأة لحسبها فلا زاد الله في حسبي ، ومن تزوجها لمالها فلا زاد الله في مالي ، ومن تزوجها لنسبها فلا زاد الله في نسبه، ولكن من تزوجها لحفظ بصره وفرجه فبارك الله له فيها) ؟ وهل هناك أجر أو أحاديث تنص على أجر من يتزوج فقط لمجرد حفظ فرجه وبصره ؟

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

أولاً :

روى الطبراني في "الأوسط" (2342) ، وفي "مسند الشاميين" (11) - ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" (5/245) - ، وابن حبان في "المجريون" (151) من طريق عبد السلام بن عبد القدس، عن إبراهيم بن أبي عبلة قال: سمعت أنس بن مالك يقول: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأً لِعِزِّهَا لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا ذُلًّا ، وَمَنْ تَزَوَّجَهَا لِمَالِهَا لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا فَقْرًا ، وَمَنْ تَزَوَّجَهَا لِحَسَبِهَا لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا دَنَاءَةً ، وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأً لَمْ يَتَزَوَّجْهَا إِلَّا لِيَعْضُّ بَصَرَهُ أَوْ لِيُحْصِنَ فَرْجَهُ ، أَوْ يَصِلَ رَحْمَهُ بَارَكَ اللَّهُ لَهُ فِيهَا ، وَبَارَكَ لَهَا فِيهِ).

وقال الطبراني عقبه : لَمْ يَرُوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا عَبْدُ السَّلَامِ .

وعبد السلام هذا متوك الحديث ، قال العقيلي : لا يتبع على شيء من حديثه .

وقال ابن حبان: يروي الموضوعات ، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ .

"ميزان الاعتدال" (2/617).

وقال الشوكاني رحمه الله في "الفوائد المجموعة" (ص 121):

"في إسناده: عبد السلام بن عبد القدس ، يروي الموضوعات "انتهى .

وذكر الألباني هذا الحديث في "الضعيفة" (1055) وقال : "ضعيف جدا" .

ورواه أبو طاهر المخلص في "المخلصيات" (4/111) من طريق يحيى بن عثمان السمسار البصري قال : حدثنا إسماعيل وهو ابن عياش ، عن عباد بن كثير ، عمن سمع أنس بن مالك يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ... فذكره . وهذا إسناد واه جدا ، عباد بن كثير هو الثقفي البصري ، قال ابن معين : لا يكتب حديثه ، وقال أيضا : ليس بشيء ، وقال أبو

زرعة : لا يكتب حديثه ، وقال البخاري: تركوه ، وقال النسائي والعلجي : متراكك الحديث ، وقال البرقي : ليس بثقة .
"تهذيب التهذيب" (5/100) .

وإسماعيل بن عياش روايته عن غير أهل الشام ضعيفة ، وهذه منها .
انظر : "التهذيب" (1/324) .

ثم هو منقطع بين عباد بن كثير وأنس رضي الله عنه ، لقوله في روايته : "عمن سمع أنس بن مالك"

ثانياً :

ابتغاء النكاح لحفظ البصر والفرج من الحرام : مقصد شرعي ، يؤجر صاحبه عليه ، إن شاء الله ، ويرجى له به العون من الله . وقد دلت على ذلك النصوص الشرعية :

روى البخاري (5065) ، ومسلم (1400) عن ابن مسعود قال : "كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَبَابًا لَا نَجِدُ شَيْئًا فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَرْوَجْ فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ وَأَحْسَنُ لِلْفَرْجِ ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ)".

فقوله : (فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ وَأَحْسَنُ لِلْفَرْجِ) بيان أن الحكمة من الأمر بالتزوج : غض البصر وحفظ الفرج .

قال القاري رحمه الله في "المرقاة" (5/2041) :

"(فَإِنَّهُ أَيْ: التَّرْوِيجُ (أَغَضُّ لِلْبَصَرِ) أَيْ: أَخْفَضُ ، وَأَدْفَعُ لِعِينِ الْمُتَزَوِّجِ عَنِ الْأَجْنَبِيَّةِ ، مِنْ : غَضَّ طَرْفِه؛ أَيْ: خَفْضُه وَكَفَهْ (وَأَحْسَنُ أَيْ: أَحْفَظُ (لِلْفَرْجِ) أَيْ: عَنِ الْوُقُوعِ فِي الْحَرَامِ)" انتهى .

وروى الترمذى (1655) وحسنه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ثلاثة حق على الله عونهم : المُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَالْمُكَاتِبُ الَّذِي يُرِيدُ الْأَدَاءَ ، وَالنَّاكِحُ الَّذِي يُرِيدُ الْعَفَافَ) وحسنه الألبانى في " صحيح الترمذى" .

قال المناوى رحمه الله :

"(والناكح الذي يريد العفاف) أي المتزوج بقصد عفة فرجه عن الزنا واللواط أو نحوهما" .

انتهى من "فيض القدير" (3/317) .

فالذى يبادر بالزواج لصيانة نفسه وحفظ بصره وفرجه مطيع لله ولرسوله ، وهذا أذكى لنفسه ، وأظهر لقلبه ، وحق على الله أن يعينه ، تفضلا منه وكرما ، ومن كانت هذه حاله : فله الأجر والمثوبة عند الله .

وهناك مقاصد شرعية أخرى يقصدها المسلم بالنكاح كالولد الصالح ، وتكتير عدد المسلمين ، وصيانة المرأة وعفتها ، وبناء البيت المسلم ، والسعى في طلب الرزق والنفقة على الزوجة والأولاد ، فكل هذه مقاصد شرعية يؤجر عليها .

وانظر السؤال رقم : (34170) ، ورقم : (10376) .

ولا حرج على الرجل أن يطلب المرأة لجمالها ، فذلك أمر فطري ، لا يعاب في نفسه ، بل قد يمدح ، إذا كان ذلك أعنون لصاحبها على أن يغض بصره ، ويحسن فرجه ، وإنما الذي ينبغي له أن يجعل وصف الدين فيمن يتزوجها هو الباقي الأول له على اختياره ، بحيث يقدمه على ما سواه من الأوصاف والمقاصد ؛ فمتى تحقق له الدين مع الجمال ، فهو خير وأفضل له ، ومتى طلب المرأة لجمالها ، مع تحقيقها للدين الواجب ، والتعفف والحجاب : فلا حرج عليه ، وإن ترك من هي أدين منها

☒

وأفضل .

والله أعلم .